# موجز قُطري
## تونس

# الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية
## موجز تونس

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

**رؤيتنا**

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

**رسالتنا**

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

# الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

## موجز قُطري - تونس

الأمم المتحدة
بيروت

© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

صورة الغلاف:

©iStock-alphaspirit

موجز قُطري

# تونس

©iStock-KarinaBost

## ملخص

المنظومة القانونية في تونس مدنية في الغالب، وهي تستند إلى القانون المدني الفرنسي والشريعة الإسلامية.

## المنافسة

- كانت تونس من بين البلدان الأولى التي اعتمدت **قانون منافسة**، فقد أصدرت **القانون عدد 64 لعام 1991** الذي يتعلق بالمنافسة والأسعار. وفي الآونة الأخيرة، أصدرت **القانون عدد 36 لعام 2015** الذي يتعلق بإعادة **تنظيم المنافسة والأسعار**؛
- ينشئ القانون التونسي للمنافسة **مجلس المنافسة والإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية** (تابع لوزارة التجارة)، مع **صلاحيات إنفاذ**؛
- علاوة على ذلك، يميز القانون التونسي المتعلق بالمنافسة بين أربعة أنواع رئيسية من الممارسات المخلة بالمنافسة، بما في ذلك **الاتفاقات المعرقلة؛ والممارسات التجارية؛ والممارسات غير القانونية واستغلال وضعية هيمنة أو وضعية تبعية اقتصادية**؛ وفرض **أسعار دنيا** تسيء إلى النشاط الاقتصادي.

## الاستثمار الأجنبي المباشر

- في الآونة الأخيرة، وضعت تونس القانون عدد 71 لعام 2016 المتعلق بالاستثمار، **والقانون عدد 2017-8 لعام 2017** بشأن **إعادة صياغة نظام المزايا المالية** وهما يوفران **الإطار القانوني الرئيسي** للاستثمار المحلي والأجنبي؛
- كما أنشأ قانون الاستثمار التونسي **المجلس الأعلى للاستثمار كهيئة مركزية رئيسية لإدارة الاستثمارات في البلاد**، بالإضافة إلى **وكالة تشجيع الاستثمار الأجنبي**؛
- رغم هذه الخطوات، ما تزال تونس تفرض قيوداً على الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى **لوائح تنظيم اليد العاملة، وأنظمة جمركية وضريبية باهظة، وقيود مفروضة على الاستثمار الأجنبي** في العديد من القطاعات الأساسية، واستمرار الدور الكبير **للشركات المملوكة للدولة**.

## مكافحة الفساد

- لدى تونس أحد أقوى الأنظمة التشريعية **لمعالجة الفساد**. وقد أقر معظم قوانين مكافحة الفساد منذ عام 2011 خلال حملة رمت إلى تحقيق **المزيد من الشفافية** في أعقاب **الربيع العربي** واستجابة للمطالب الشعبية بالحدّ من الفساد. وتشمل هذه القوانين القانون **رقم 59 لعام 2017** المتعلق **بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد؛ والقانون الأساسي عدد 22 لعام 2016** المتعلق **بالحق في النفاذ إلى المعلومة؛ والقانون الأساسي عدد 10 لعام 2017** المتعلق **بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلّغين؛ والقانون عدد 46 لعام 2018** المتعلق **بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح؛**
- علاوة على ذلك، يوفر القانون التونسي عدد 10 لعام 2017 المتعلق بحماية المبلّغين **أحد أقوى التعاريف وأكثرها وضوحا للفساد والشفافية والمساءلة والنزاهة** في المنطقة بأسرها.

## حماية المستهلك

- تونس من أوائل البلدان في العالم العربي التي وضعت **قانوناً صريحاً لحماية المستهلك**، هو **القانون عدد 117 لعام 1992؛**
- لكن هذا القانون نفسه مقتضب نسبياً لأنه **اعتمد على قوانين متتالية أخرى** وُضعت مع مرور الوقت **لتعزيز تشريعات حماية المستهلك.**

# العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

## المنافسة

**ابتدائي**

| | |
|---|---|
| قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية | متطوّر |
| قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار | متوسط |
| الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة | متطوّر |
| ممارسات إنفاذ المنافسة | متوسط |
| اتفاقات التجارة الدولية | ضعيف جداً |
| التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم | متوسط |
| اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات | ضعيف جداً |
| حماية العمال | ضعيف |

## الاستثمار الأجنبي المباشر

**متوسط**

| | |
|---|---|
| اللوائح التنظيمية المصرفية | متطوّر |
| سياسات الاقتصاد الكلي | متطوّر |
| الإطار التنظيمي للاستثمار | قوي جداً |
| خطط التحفيز | متطوّر |
| المعاهدات الثنائية | ضعيف جداً |

## العناوين الرئيسية

### مكافحة الفساد

قوي

| | |
|---|---|
| مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام | قوي جداً |
| مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين | قوي |
| الميزنة والإنفاق العام | قوي جداً |
| الحكومة الرقمية | قوي جداً |
| الحكومة المفتوحة والشفافية | قوي |
| معايير المشتريات العامة | متطوّر |

### حماية المستهلك

ابتدائي

| | |
|---|---|
| اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية | متطوّر |
| حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية | متطوّر |
| التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف | ضعيف |
| الترويج للاستهلاك المستدام | ضعيف جداً |

# الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

## المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متطوّر
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متوسط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: ابتدائي

## الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: قوي جداً

## الفئات الفرعية

### مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي جداً
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متطوّر

### حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — ضعيف جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متطوّر
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متوسط
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ابتدائي
- الإعفاءات — متطوّر
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف جداً

21-00166